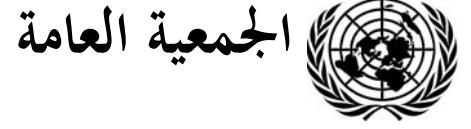


Distr.: General
18 January 2018
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الحادية والخمسون

نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه - ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨

قرارات الجمعية العامة ذات الصلة

مذكرة من الأمانة

١- طلبت اللجنة، إبان دورتها الخمسين، في عام ٢٠١٧، إلى الأمانة أن تستعيض عن تقرير شفوي مقدّم من الأمانة إلى اللجنة عن القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، بالتقارير الكتابية المزمع إصدارها قبل الدورة.^(١) وعملاً بذلك الطلب، تقدّم الأمانة هذه المذكرة التي تلخص مضمون فقرات منطوق قرار الجمعية العامة ١١٣/٧٢ المتعلق بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) عن أعمال دورتها الخمسين و١١٤/٧٢ المتعلق بقانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وقد اعتمدت الجمعية العامة كلا القرارين في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بناءً على توصية اللجنة السادسة (A/72/458).

٢- وقد توجّهت الجمعية العامة، في الفقرة ٤ من قرارها ١١٣/٧٢، بالتهنئة إلى لجنة الأونسيترال بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، ولاحظت بارتياح محصّلة نتائج مؤتمر عام ٢٠١٧. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يتكفّل بنشر وقائع مؤتمر عام ٢٠١٧ في حدود الموارد المتاحة.

٣- وفي فقرات أخرى من ذلك القرار، أحاطت الجمعية العامة علماً بالتقدم الذي أحرزته الأونسيترال في جميع مجالات أعمالها التشريعية وغير التشريعية (بما في ذلك أنشطتها المعنية بالتنسيق والتعاون والمساعدة التقنية، والسوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت)، وخلاصات السوابق القضائية، وموقع الأونسيترال على شبكة الإنترنت) (الفقرات ١ إلى ١١ و١٣ و١٩ و٢٦ إلى ٢٩). وأثنت الجمعية على اللجنة خصوصاً للنصين اللذين كانت قد وضعتهما ثم اعتمدهما في دورتها الخمسين (الفقرتان ٢ و٣)، وطلبت نشر دليل اشتراع القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (الفقرة ٣)، ولاحظت تأييد اللجنة لاستخدام القواعد الموحدة الصادرة عن غرفة التجارة الدولية لشراء مستندات التصدير (العمولة) (الفقرة ٢٦). كما

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/72/17)، الفقرة ٤٨٠.



أحاطت الجمعية علماً بالولاية الواسعة التي أُسندت إلى الفريق العامل الثالث للعمل بشأن إمكانية إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (الفقرة ٨)، وبالولاية التي أُسندت إلى الفريق العامل الرابع ليضطلع بالعمل على موضوعي إدارة شؤون الهوية، وخدمات توفير الثقة، وكذلك الحوسبة السحابية (الفقرة ٩).

٤- وكما هو مألوف، أقرت الجمعية العامة وأيدت الجهود والمبادرات التي تقوم بها اللجنة من أجل زيادة التنسيق في ميدان القانون التجاري الدولي، وتوفير التعاون والمساعدة في المجال التقني للدول بشأن إصلاح وتطوير القانون التجاري الدولي، وتعزيز سيادة القانون، وتنفيذ خطة أعمال التنمية الدولية. وناشدت الجمعية جميع الجهات المعنية أن تدعم اللجنة في هذه الجهود والمبادرات، بوسائل عدة ومنها تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لندوات الأونسيترال وإلى الصندوق الاستئماني المنشأ لتقديم المساعدة الخاصة بالسفر إلى البلدان النامية التي هي أعضاء في الأونسيترال من أجل حضور دورات اللجنة (الفقرات ١٠ و ١١ و ١٦ إلى ٢١). ونوهت الجمعية العامة بالتطورات ذات الصلة بحضور الأونسيترال الإقليمي، وطلبت إلى الأمين العام أن يبقي الجمعية العامة على علم بما يستجد من تطورات في هذه الأمور (الفقرات ١٣ إلى ١٥).

٥- وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تسيير عمل مستودع المعلومات الخاصة بالشفافية، وذلك عن طريق أمانة الأونسيترال، ولاحظت بارتياح استمرار المساهمات المقدمة من صندوق التنمية الدولية (أوفيد) التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ومن المفوضية الأوروبية، والتي من شأنها أن تتيح المجال للأمين العام للقيام بذلك لغاية عام ٢٠٢٠ (الفقرتان ٥ و ٦).

٦- وأشارت الجمعية العامة إلى أهمية الالتزام بالنظام الداخلي للجنة وطرائق عملها، والطلبات ذات الصلة المقدمة إلى الأمانة، بما في ذلك بخصوص طول وثائق اللجنة، واستمرار نشر معايير اللجنة، وتوفير محاضر موجزة وتسجيلات رقمية. وأشارت إلى ما قرّره بشأن خطة تناوب عقد الاجتماعات بين فيينا ونيويورك (الفقرات ١٢ و ٢٢ إلى ٢٤).

٧- وأكدت الجمعية العامة أهمية الترويج لنصوص الأونسيترال، ولهذا الغرض حثت الدول على استخدامها (الفقرة ٢٥). وفي الفقرة الأخيرة من القرار (الفقرة ٣٠)، أعربت الجمعية العامة عن تقديرها للسيد رونو سوريول، أمين اللجنة المتقاعد، لإسهامه في عملية توحيد وتنسيق القانون التجاري الدولي، وكذلك لما قدمه إلى اللجنة.

٨- وبمقتضى القرار ١١٤/٧٢، أعربت الجمعية العامة عن تقديرها للجنة لاعتمادها القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وطلبت إلى الأمين العام أن ينشر القانون النموذجي مع ملاحظة إيضاحية. وأوصت الجمعية جميع الدول باستخدام نص القانون، عند تنقيح أو اعتماد تشريعات ذات صلة بالتجارة الإلكترونية، ودعت الدول إلى إبلاغ اللجنة في هذا الخصوص. وأوصت أيضاً بأن تواصل الدول النظر في استخدام النصوص الأخرى التي تصدر عن الأونسيترال في مجال التجارة الإلكترونية، عند قيام الدول بتنقيح أو اعتماد تشريعات بشأن التجارة الإلكترونية. وناشدت الجمعية العامة الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية الأخرى أن تنسق أنشطتها القانونية في مجال التجارة الإلكترونية، بما في ذلك تيسير التجارة اللاورقية، مع أنشطة اللجنة.